الجهود الصرفية لمهذب الدين المهلبي في كتابة نظم الفرائد وحصر الشرائد

أ.م.د. صبيحة حسن طعيس م.م. وعد رشيد رحمن
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

المقدمة

الحمدُ لله الذي هو أرحم الراحمين في موضع العفو والرحمة وأشد المعاقبين في موضع النكال والنقمة ، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه الميامين ، أما بعد :

إن للغة العربية رجالاً افذاذاً بذلوا قصارى جهدهم للحفاظ عليها ، ولتيسير علومها على الدارسين ، غير أن هناك منهم لم يكشف النقاب عن جهودهم ، ومن هؤلاء مهذب الدين المهلبي (ت572هـ) الذي كانت له جهود ذات أثر كبير في تيسير قواعد اللغة العربية على متعلميها ، وهذه الجهود جديرة بالدراسة ؛ ذلك أنها شملت مستويات اللغة المختلفة نحوها ، وصرفها ، وصوتها ، وانطلاقاً من ذلك ستكون لنا وقفة في هذا البحث عند جهوده الصرفية في كتابه نظم الفرائد وحصر الشرائد .

وقد افدنا في هذا البحث من مصادر لغوية متعددة ، نسأل الله أن يسدد خطانا في طريق خدمة لغة القرآن الكريم ، وأن يوفقنا في بيان ما خفي من جهود علمائها الذين لم يكشف النقاب عن جهودهم .

قسمة التصريف

وقف المهلبي عند قسمة التصريف فوجدها محصورةً في خمسةِ مواضعٍ هي الإبدال والقلب والنقل والزيادة والنقص ، ولكل واحد منها عمل خاصٌ به يختلف عن الآخر ، وسندرج هذه القسمة بالتفصيل وأولها :-

- **الإبدال :**

وهو إقامة حرفٍ مكان حرفٍ آخر في موضعهِ ، أمَّا ضرورةً وأمَّا استحساناً[1]، ويُعَدُّ الإبدال من الموضوعات المهمة إذْ يلجأ إليه لأكثر من غرضٍ فهو يسهِّلُ ويُيَسر النطق في الأصوات ، والتخلص من الأصوات الشديدة التي يصعُب النطق بها وإبدالها بحروفٍ أخرى كما هو ظاهر من التعريف ، والإبدال على أنواع هي :[2]

1. ما يُبدل إبدالاً شائعاً للإدغام ويشمل جميع الحروف إلا الألف .
2. ما يكون نادراً .
3. وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام ، وهو ضروري وغير ضروري .

وقد ذكر المهلبي الإبدال في قوله : " وأمَّا الإبدال فكثيرٌ ، ومنه : اتَّعَدَ ، واتَّسَرَ، واصطفى ، وازدان ، وما أشبهُ ذلك فأحد التائين وهي الأصل من اتَّعَدَ الذي هو افتَعَلَ من الوعد واو ، وكذلك الأولى من اتَّسَر ياءٌ ؛ لأنَّها من اليسر ، والطاء والدال في اصطفى وازدان مبَّدلتان من تاء افتعل "[3]، ويرى سيبويه ومن تَبعهُ أنَّ التاء تُبدل من الواو في اتَّعَدَ وتصبح مكان الفاء كقولك : اتَّهم واتَّلَجَ وتراث ، وقد تُبدَل الدال في افتعل مكان التاء إذا كانت بعد حرف الزاي مثل : ازدجر وازدان ، وكذلك الطاء تُبدل من التاء في افتَعَلَ إذا كان بعدها حرف الضاد كقولك : اضطَهَدَ، وبعد الصاد كاصطبرَ وأصل أتَّلج والتراث، وَلَجَ ووَرَثَ ، فالعرب كَرِهوا ترك الواو على نفس لفظها ، لمَّا طرأ عليها من الانقلاب بالحركات وكانت بعدها تاءٌ لازمة فقلبوا الواو تاءً وأدغموها في التاء من (افتعل) التي بعدها نحو قولك : اتَّعَدَ واتَّزَنَ ، وهذا إبدال حرفٍ من حرف آخر للخفة في اللفظ[4].

إنَّ ما ذكره المهلبي من الأمثلة السابقة هي في أصلها على (افتعل) وإنَّما أبدلوا وأدغموا ؛ لأنَّهم كرهوا انقلابها واواً متى انضمَّ ما قبلها نحو : يوتزن ، وايتعدوموتعد وغيرها من الألفاظ ، وإنَّما جرى عليها القلب والإبدال لتقاربها في المخرج[5]، وهذا ما ذهب إليه عددٌ من النحويين[6].

القلب :

هو صورة من صور الإعلال كالحذف والإسكان وحروفه الألف والواو الياء ، ولا تكون الألف أصلاً في متمكن ولا في فعلٍ ، ولكنَّها عن واوٍ أ ياءٍ[7].

لم يتطرق المهلبي كعادتهِ إلى تعريف القلب أو الإعلال بوجهٍ عام ، إلا أنَّه بيَّن القلب الذي يحدث في الحروف ، ووضَّح ذلك بالأمثلة ومن ذلك قلب الواو أو الياء ألفاً، إذ قال عن ذلك : " أمَّا القلب : فكقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وكانتا عينين أو لامين في اسمٍ أو فعل فمثالُهُما عينين في الاسم قولك : بابٌ ونابٌ ، فالألف في باب منقلبة عن واو ، دليل ذلك أبواب ، وأصلهُ : بَوَبَ على فَعَلَ ، فلمَّا تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً ، والألف في ناب منقلبة عن ياءٍ ، ودليل ذلك أنيابٌ ، وأصلهُ نَيَبٌ على فَعَلٍ ، وتعليلهُ كالأول "[8].

وقد بيّن المهلَّبي العلة التي من أجلها قُلِبَت هذه الأحرف إلى أحرفٍ أخرى ، وكان في ذلك متابعاً المتقدمين إذ سبقه في الإشارة إلى ذلك المبرّد حين قال : " اعلم إنَّ هذا الجمع ينقلب ياؤهُ وواوه ألفاً لانفتاح ما قبل كلِّ واحدٍ منهُما ، نحو : دار وغارَ وبابَ ، إلا أنْ يجيء حرفٌ على أصله لعلَّةٍ مذكورةٍ في باب التصريف نحو : القود والصبر ... فإنْ صغَّرت شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع بعد ساكنة ، فلا يجوز أن تسَكِّنَهُ فتجمع بين ساكنين ، فإذا حرَّكتهُ عاد إلى أصله ، وذلك نحو قولك في تحقير نار : نويرة ، وباب : بويب ، يدلُّكَ على أنَّ الواو الأصل قولك : أنوار لأنَّها من النور ، وقولك : بوَّبتُ لهُ باباً ، وكذلك غار تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور، فأمَّا ناب فتصغيره : نُيَيْب ، فإنَّ ذلك يجوز في كلِّ ما كان ثانيه ياء في التصغير ؛ لأنَّه من نيبت ، وكذلك غار تقول فيه غُيَير لأنَّه من غيرت ونيبت "[9].

كما تطرق المهلبي إلى الألف إذا كانت لاماً في الاسم إذ قال : " ومثالهما لامين في الاسم أيضاً قولك : عصا ورحى ، فالألف في عصا منقلبةٌ عن واوٍ ، دليل ذلك قولك: عَصوانِ وأصله : عَصَوٌ على فَعَلٍ ، فلمَّا تُركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، والألف في رحى منقلبةٌ عن ياءٍ دليلُ ذلك : رَحَيانِ وأصلهُ رَحَىً على فَعَلٍ أيضاً وتعليلَهُ كالأول"[10]، وهذا ما أشار إليه عددٌ من النحويين المتقدمين[11]، والمتأخرين[12].

وبعد أن انتهى المهلبي من الكلام على الإعلال في الاسم تطرَّق للحديث عن الإعلال في الفعل ، إذ قال : " ومثالهُما عينين في الفعل : قالَ وباعَ ، فالألف في قالَ منقلبةٌ عن الواو دليل ذلك : يقولُ والقول ، وأصله : قَوَلَ على فَعَلَ ، وتعليلهُ كتعليل عين الاسم والألف في باعَ منقلبةٌ عن ياءٍ دليلهُ يبيعُ وأصلهُ : بَيَعَ على فَعَلَ ، وتعليلهُ كتعليل عين الاسم أيضاً "[13]، وقد أشار إلى ذلك المبرّد إذ قال : " فإنْ كانت واحدةً منهما عيناً وهي ثانيةً فحكمها أن تنقلب ألفاً في قولك : فَعَلَ وذلك نحو قولك : قالَ وباعَ ، وإنَّما انقلبت ؛ لأنَّها في موضع حركةٍ ، وقد انفتح ما قبلها ... إنَّ أصلَ قالَ قَوَلَ ، وأصلُ باعَ بيَعَ ، فطرحت حركة الواو والياء على موضع الفاء من الفعل ، وقُلبت التي تُطرح حركتها إلى الحرف الذي حركتها منه ، إن كانت مفتوحةَ قبلها ألفاً وإن كانت مضمومةً قبلها واواً ... "[14]، وهذا ما ذكره أيضاً ابن السرَّاج[15]، وابن جني[16]، وتابعهما في ذلك كثيرٌ من النحويين المتأخرين[17].

أمَّا إعلال لام الفعل ، فقد نبَّه عليه المهلبي في قوله : " ومثالهما لامين : دعا ومشى ، فالألف في دعا منقلبةٌ عن واوٍ ، دليلهُ : أدعو والدعوة ، والألف في مشى منقلبة عن ياءٍ دليله يمشي والمشي ، وتعليلها كتعليل لام الاسم كما تقدَّم "[18]، وقد بيَّن المبرد ذلك حين قال : " اعلم أنَّ كل ما كان من هذا على (فعل) فكان من الواو فإنَّ مجرى بابه (يفعل) لا يجوز إلَّا ذلك لتسلم الواو كما ذكرت لك في باب ما اعتلَّت عينُهُ، وذلك قولك : غزا يغزو ، وعدا يعدو ، ولها يلهو ، فإنْ كان من الياء كان على يفعل ، لأنْ تسلم الياء كما ذكرت لك في باب العين وذلك نحو : رمى يرمي ، وقضى يقضي ، ومشى يمشي..."[19]، وذهب إلى ذلك عدد من النحويين[20].

النقل :

ويُقصد به : " نقل الحركة من حرف العلَّة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبلهُ، فيُقلب حرف العلة من جراء هذا حرفاً آخر أو يبقى على ما هو عليه من غير حركة نحو: يَقُومُ ، والأصل : يَقوُمُ – يَنامُ ، والأصل يَنُومُ "[21]، أمَّا نقل الحرف فيُرادُ بهِ : أنْ تنقل الحرف ، أي تأخير عين الفعل وتقديم لامه عليه لئلا يلزم اجتماع همزتين فيكون من فاعل إلى فالع[22]، وقد تعرَّض المهلبي إلى النقل ، واشار إلى قسمين هما نقل الحرف ، ونقل الحركة ، وقد صرَّح بذلك قائلاً : " وأمَّا النقل فينقسم إلى نقل حرف ، ونقل حركة ، فالحرف قولهم : شاكى السلاح ، ولاثى العمامة ، أصلها : شائك ولائث ؛ لأنَّهما من شاك يشوك ، ولاث يلوث ، فنُقِلا من فاعلٍ إلى فالع بتقديم اللام وتأخير العين "[23]، وقد سبقه ابن جني في الإشارة إلى ذلك فقد ذكر أنَّ وزن فاعل يُقلب إلى فالع كقولك : ماقٍ على فاعل ، فعند قلبه إلى فالع أصبح مأق ، وهو بمنزلة شاك ولاث، وأصلها شائك ولائث وهذا كلُّه نقل حرف لحرف[24].

وتحدَّث المهلبي عن نقل الحركة فقال : " والحركة في نحو : قلت وبعت ، واصله : قولت وبيعت ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، فاجتمع ساكنان الواو واللام ، فحُذِفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقي ما يدلُّ عليها وهي الضَّمة ، ونُقلت حركة بيعت إلى الباء فالتقى ساكنان الياء والعين ، فحُذِفت الياء لالتقاء الساكنين ، وبقي ما يدلُّ عليها وهي الكسرة "[25]، وما يتعلق بنقل الحركة أشار إليه سيبويه إذ قال : " وأمَّا قلت فأصلها فعلتُ معتلَّة من فعلت وإنَّما فعلت ، وإنَّما حولت إلى فعلت ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل ، فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من قولت لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين

غير متغيرة عن حالها لو لم تعتل ، فلذلك حولوها إلى فعلت فجُعِلت معتلَّة منها ... "[26]، وتبعه ابن جني عندما قال : " فأصل قلتُ وبعتُ : قولتُ إلى قوُلت ؛ لأنَّ الضمَّة من الواو ونقلت بيعت إلى بيعِت ؛ لأنَّ الكسرة من الياء ثمَّ قُلِبَت العين لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، فصارت ألفاً في التقدير ، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير أعني التاء ، فسقطت العين فنقلت حركتها المُجتلبة لها إلى الفاء قبلها ، فصارت : قلتُ وبعتُ "[27].

الزيادة :

ذكر المهلبي أيضاً قسمة أخرى من التصريف هي الزيادة : ويُراد بها الزيادة التي تطرأ على الكلمة عن الفاء والعين واللام ، وتكون لإفادة معنىً أو للإلحاق وغيرها[28]، والمهلبي لم يحدّ الزيادة بحدٍّ معينٍ ولم يذكر حروفها ، ولكنَّه اكتفى بالتمثيل لها إذ قال : " وأمَّا الزيادة فكثيرٌ أيضاً كهمزة أحمر وأصفر ؛ لأنَّهما من الصفرة والحمرة ، والألف في ضارب ومضروب ؛ لأنَّهما من الضرب وكذلك ما أشبهه "[29]، وإليه ذهب ابن جني عندما قال : " إنَّما قضيتُ بزيادة الهمزة والباء إذا وقعتا في هذا الموضع وإنْ لم تعرف الاشتقاق ؛ لأنَّك لا تشتق شيئاً على هذا المثال في أوله همزة أو ياء إلَّا أصبتهما فيهما زائدتين ، ألا ترى أنَّ أبيض من البياض ، وأسود من السواد ، وأحمر من الحمرة وأخضر من الخضرة ، وكذلك جميع ما يُراد من هذا النحو "[30]، والزيادة التي حصلت في (فاعل) كضارب ، وفي (مفعول) كمضروب إنَّما هي زيادة في المعنى[31].

النقص :

هو حذف حرف وإقامة آخر مقامه بعد الاستغناء عنه كقولك : عِدَة من الوعد حلَّت التاء في آخره ، وحُذفت الواو ، ومن أوله ويُسمى التعويض أيضاً[32].

وقد بيَّن المهلبي النقص من خلال الأمثلة التي جاء بها إذ قال : " وأمَّا النقص فكعِدَةٍ وزنةٍ وما أشبهها ؛ لأنَّهما من الوعد والوزن ، ووزنهما الآن علَّةٌ ، والمحذوف الفاء وكان أصلهما وعدة ووزنة ، وذلك أيضاً كثر وإنَّما هذه إشاراتٌ وتنبيهٌ لئِلا نخرج عن الشرط المشروط في أول الكتاب "[33]، وسبقه سيبويه في ذكر ذلك إذْ أشار إلى أنَّ ما ذهبت فاءُ فعلهُ نحو : عدة وزنة ؛ لأنَّهما من وعدت ووزنت ، وهذه الواو ذهبت وهي فاء فعلت ، وإنَّما ألقيت حركة الواو على العين ؛ لأنَّ العين كانت ساكنة ولا يمكن البدء بالساكن ، والهاء لا بدَّ منها[34]، ووافقه على ذلك جمعٌ من النحويين[35].

مما تقدَّم نستخلص أنَّ المهلَّبي قد جمع موضوعات الإبدال والقلب والنقل والزيادة والنقص في مبحثٍ واحد ، أسماه قسمة التصريف لغرض التيسير على المتعلمين ؛ لأنَّ هذه الموضوعات ذكرها السابقون له من النحويين في مواضع متفرقة من كتبهم ، غير إنَّه لم يأت بجديد فيها سوى جمعها في مبحثٍ واحد .

الإعلال بالقلب :

الإعلال هو التغيير الذي يطرأ على أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) وتلحق بها الهمزة للتحقيق ، بحيث يؤدي التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه ، فكل إعلال إبدال ، وليس كل إبدال إعلال[36]، وللإعلال في العربية ثلاث صور ، أحدها إعلالٌ بالنقل أو التسكين ، والأخرى إعلال بالحذف ، أمَّا الثالثة فهي إعلال بالقلب ، والصورة الثالثة من صور الحذف هي ما يهمنا الكلام عنها ، ومن الأسباب التي ذكرها المهلبي لقلب الواو ياءً في ثياب ، فالإعلال بالقلب يعني : " قلب أحد أحرف العلة أو الهمزة حرفاً آخر من هذه الأحرف "[37]، وقد ذكر المهلبي خمسة أسباب لقلب الواو ياء في ثياب وبابه ، ومن تلك الأسباب ما جاء في قوله : " أمَّا سكون الواو قبل الجمع – أعني في الواحد وهو ثوْب فاحترازٌ من طويل وطوال"[38]، ويبدو أنَّ المهلبي أراد أنْ يقول إنَّ الواو إذا كانت ساكنة في المفرد تُقلب في الجمع إلى ياء كما في (ثوب) يجمع على ثياب ، وأصل الجمع فيه (ثواب) قُلِبَت الواو ياءً ؛ لأنَّها وقعت عيناً لجمعٍ صحيح اللام وسبقتها كسرة وجاءت بعدها ألف وهي ساكنة في المفرد ، وقال احترازاً من طويل وطوال ؛ لأنَّ طويل لا تُجمع على طيال ؛ لأنَّ الواو فيه غير ساكنة فلا تُقلب إلى ياء ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه عندما قال : " ومثل ذلك : سوطٌ وسياط ، وثوب وثياب ، وروضة ورياض ، لما كانت الواو ميتة ساكنة شبهوها بواو يقول ؛ لأنَّها ساكنة مثلها ، ولأنَّها حرفُ اعتلال ، ألا ترى أنَّ ذلك دعاهم إلى أنَّهم لا يستثقلونها في فعلات إذا كانت ما أصله التحريك يسكن وصارت الكسرة بمنزلة ياءٍ قبلها "[39]، وتبعه المبرد في أنَّ الواو إذا كانت في المفرد ساكنة كما في ثوب وثياب ، وحوض وحياض ، انقلبت في الواحدة إلى ياء في الجمع بسبب سكونها في الواحد ، فأصبحت على وزن (فِعال) بالكسرة في الجمع ، أمَّا إذا كانت متحركةً في الواحد فهي تظهر في الجمع نحو قولك : طويل وطوال وما أشبهه[40]، وذكر ابن جني إنَّ علة قلب الواو في ثوب إلى ياء في ثياب أنَّ هذه الواو في المفرد ضعيفةٌ ؛ لأنَّها ساكنة في عين الفعل ، وهي في الجمع أثقل من الواحد ، وقد يُراعى في الجمع حكم الواحد ، وثياب جمع كثرة ؛ لأنَّه معتل العين[41].

والسبب الآخر لقلب الواو ياء في ثوبٍ هو الألف في الجمع ، إذ تقول : ثياب ، وصرَّح المهلبي بذلك قائلاً : " وأمَّا مجيء ألف الجمع من بعدها فاحتراز من مثل زوج وزوجة "[42]، ذهب سيبويه إلى ذلك إذ قال : " وإذا قلت : فعلة فجمعت ما في واحدهِ الواو أثبتَّ الواو كما قلت : فعلٌ فأثبتَّ ذلك ، وذلك قولك : حولٌ وعوضٌ ؛ لأنَّ الواحد قد ثبت فيه وليس بعدها ألفٌ فتكون كالسياط ، ذلك قولك كوز وكِوَزة ، وعودٌ وعِوَدةٌ ، وزوجٌ وزِوَجَةٌ "[43]، والفرق بين زوجٌ وزِوَجَةٌ ، وسوط وسياط ، أنَّ سياط بعد الياء ألف، وهذا الحرف يُقرب من الياء ولا يصح في زِوجَة كما يصح في سياط وأمثاله[44]، ويتبين من ذلك أنَّ المهلبي قال احترازا من زوج وزِوَجَة ؛ لأنَّ واو زوجة صحيحة وهي جمع واحد ساكن العين وهو زوج ولامه أيضاً صحيحة ، والألف بعد عينه[45]، لذلك لا تُقلب الواو فيها إلى ياء .

وذكر المهلبي سبباً آخر لقلب الواو ياء في ثياب وما أشبهها ، وهو تصحيح لام ثوب إذ قال : " وأمَّا تصحيح لام ثوب وهي الباء فاحترازٌ من مثل قولك : قومٌ رواء"[46]، ويبدو أنَّه أشار في قوله هذا إلى أنَّ الواو في (رواء) وما أشبهها لم تُقلب إلى ياء ؛ لأنَّ لامُه معتلة ، فكرهوا إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين[47].

وهناك سببٌ آخر من أجله تُقلب الواو ياء في ثياب وأمثاله ، وهو كسر الثاء ، وهو ما أشار إليه المهلبي في قوله : " وأمَّا كسر الثاء فهو من شروط قلب الواو ياءً "[48]، وإلى ذلك أشار سيبويه حين قال : " وأمَّا ما كان قد قُلِبَ في الواحد فإنَّه لا يثبت في الجمع إذا كانت قبله الكسرة ؛ لأنَّهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد تُثبتُ في الواحد ، وذلك قولهم : ديمةٌ وديمٌ ، وقامةٌ وقيمٌ ودارُ وديار ، وهذا أجدر أن يكون إذا كانت بعدها ألف ، فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجهٍ واحد ، جرَوا عليه في الجمع إذا كان في الواحد محولاً واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء"[49]، وبيَّن ابن جني أنَّ ثياب وبابُهُ كحياض وسياط جمعٌ ، والجمع أثقل من الواحد ، وإنَّ انكسار ما قبل عينه مَجلبةٌ لقلب الواو ياء في جمعه[50]، وبذلك قال عدد من النحويين[51].

والشرط الأخير الذي ذكره المهلبي هو أن لا يكون رباعياً كـ(خِوان) ، إذ نصَّ عليه في قوله : " وأمَّا قولي : (ثُمَّ جمعُ ردهِ مع جماعهنَّ يُقمَعِ) فاحترازٌ من مثل خِوان؛ لأنَّه مفرد و(مع جماعِهنَّ أعني) هذه الشروط "[52]، وخِوان لم تنقلب واوهُ ياء ؛ لأنَّه ليس مصدراً ، وإنَّما يُجمع على أخونة ، وهو جمع قلةٍ ، وإذا أردت منهُ جمع الكثرة قلت: خُوَنٌ على فُعلٍ[53]، وإلى ذلك ذهب غيرُ واحدٍ من النحويين[54].

يتضح مما تقدم أنَّ المهلبي كان حريصاً على توضيح العلل التي من أجلها تُقلب الواو ياءً في ثياب وما أشبهه ، وإن كان النحويون قد ذكروها في مصنفاتهم ، غير أنَّه جمعها لغرض التيسير على المتعلمين .

أصل الألف المنقلبة عن الياء أو الواو:

لم يكتف المهلبي بذكر دلائل المقصور المقيس ، وإنَّما نبَّه على الدلائل عليها التي يمكن من خلالها تعرّف أصل الألف المنقلبة عن الواو أو الياء ؛ لأنَّه موضوعٌ له أهمية ، ولا سيما للأدباء ، إذ قال بعد أن بيَّن المقصور المقيس : " ثُمَّ نظرتُ فوجدت الأديب مُحتاجاً بعد ذلك إلى معرفة ما يُكتب منه بالياء ، أو بالألف فنظمت أبياتاً حاضرةً لذلك"[55].

وذكر المهلبي عشرة دلائل لمعرفة أصل الألف المنقلبة عن الواو أو الياء ، وأول تلك الأدلَّة هي القلب إذ صرَّح بذلك قائلاً : " إعلم أنَّ الاعتبار في هذه الألف إنَّما هو في الثلاثي من الأسماء والأفعال ، ومما زاد على الثلاثة فكتابهُ كلُّهُ بالياء ، فيُستَدَلُّ على ألف دعا أنَّها منقلبة عن الواو بالمستقبل كـ يدعو ، وبماضيه المردود إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائبين أو الغائبات كقولك : دَعوْتُ أدعو ودعوتَ ودَعوا ودعوتُما ودعَوْنَ"[56]، يظهر من قول المهلبي أنَّ الثلاثي من الأسماء والأفعال يُكتب تارةً بالألف وتارةً بالياء المقصورة ، وإنَّما ما زاد على الثلاثي كالرباعي والخماسي والسداسي فإنَّما تُكتب بالياء مطلقاً ، ويرى ابن جني أنَّ ما زاد على الثلاثة من الأسماء والأفعال لك أنْ تكتبه بالياء أو الألف سواء كان من ذوات الألف أو الواو ، أي القبيلين كان ، نحو : المدعا والمقضا والحُبارا وجُمادا ، وكما جاز في الأسماء جاز في الأفعال فيُكتَب بالألف وبالياء ، نحو : أعطى وأدنى وإنْ كان قبل آخره مفتوحاً يُكتَب بالألف لا غير نحو : أحيا وأعيا واستحيا[57].

وقد سبقهما الفرَّاء في الإشارة إلى ذلك عندما قال : " ... الدُّعاء من دعوتُ ، والقضاء من قضيتُ فإذا أتاك مصدرٌ فاعمل فيه كما عملت في هذين الوجهين من النقص والمد ، وما كان من المنقوص فكتابهُ على أصله ، إنْ كان من الياء كتبته بالياء وجاز كتابهُ بالألف مثل : قضى يُكتبُ بالياء والألف وما كان من الواو كتبته بالألف لا غير مثل: خلا ودَعا "[58]، فما كان في الماضي على ثلاثة أحرف فكتابُهُ بالياء إنْ كان من ذوات الباء ، ويُكتَبُ بالألف إذا كان من ذوات الواو تقول : دعا ، وغزا ، ولها، بالألف ؛ لأنَّها من دعوت وغزوت ولهوت ، وكلُّ هذا نجده بالماضي والاستقبال ، تقول: دعوت أدعو ، وغزوت أغزو

، ولهوت ألهو ، ويظهر إنَّه في الماضي والاستقبال يُكتب بالواو[59]، وإلى هذا ذهب جمع من النحويين[60].

والدليل الآخر لمعرفة الألف المنقلبة عن الواو أو الياء هو المصدر أو بإحدى الفعلتين ، وهذا ما صرَّح به المهلبي عندما قال : " وبالمصدر قولك الدعوة وبأحد الفعلتين كالدعوة ، فإذا صحَّ لك ظهور الواو هكذا فاكتبه بالألف ، وبمثل ذلك بعينه يُستدل على ألف مشى أنَّها منقلبة عن ياء فتُكتب بالياء كقولك : مشيتُ أمشي ، ومشيت ومشياً ، ومشيتما ، ومشينَ ، وبإحدى الفعلتين كقولك : المشية "[61]، أشار نفطويه إلى أنَّ المصادر من الفعل الثلاثي الماضي لا تُدرك بالقياس ، وإنَّما بالسماع نحو : هوى يهوى هوىً ، وبقي يبقى بقاءً ، وأمَّا الفعل الثلاثي الذي من ذوات الياء ، فيُكتب بالياء نحو قولك : قضى ومشى وسعى ؛ لأنَّ أصله من الياء ، تقول : قضيت ومشيت وسعيت ، كما تقول : قضيت أقضي ، ومشيت أمشي ، وعند تثنية المقصور الذي هو من بنات الواو أو الياء ، تظهر الواو أو الياء بسبب تحريك آخر الحرف للتثنية فيكون ظهور إحداهنَّ ، فالذي هو الأصل أولى[62].

وإلى جانب ما ذُكر فقد يُستدل على أصل الألف المنقلبة عن الواو أو الياء بدليل آخر ، هو النظر إلى فاء الفعل وعينه ، فإنّ كانت إحدى ما ذكرنا واواً فلام الفعل ياءٌ ، وقد بين المهلبي ذلك في قوله : " وأمَّا قولي : (وبالفاء وعينٌ له إن كانت الواو فيهما) فعنيت بذلك فاء الفعل وعينه ، وفاء الاسم وعينه فإنَّه يُنظر إن كانت في أحد الموضوعين منهما واو ، فاللام ياءٌ كقولك في الفعل : وشيت وشويت ، وفي الاسم : الجوى والوجى"[63]، ويرى المبرد إنَّه إذا : " كان موضع العين واو وموضع اللام ياء فحكمه حكم ما تقدم ، وذلك نحو : شويت ولويت ، يشوي ويلوي ، كما تقول : رميت ويرمي ، ولا تُقلب في شوى ألفاً كما قلبتها في قال ، ولكن يكون شويت بمنزلة رميت ، وحييت بمنزلة خشيت ... "[64]، أمَّا العكبري فقد ذكر إنَّ " ما كانت عينه واواً وآخره ألفاً نحو : الطوي والشوي ، يُكتب بالياء لكثرة ما جاء من ذلك ، ولامه ياء ومن ههنا كتب الهوى المقصور الياء ، وكذلك هو في الفعل طوي وشوي وهوي ... أن يكون فاء الكلمة واواً ، ولامها مُعتلَّة فلا تكون ألفها إلا عن ياء فعلى تُكتب وقى ، ووعى بالياء "[65].

وعرَّف المهلبي الألف المنقلبة عن واو أو ياء بالتثنية والجمع ، وهذا ما أشار إليه في قوله : " وأمَّا الاعتبار بالتثنية والجمع ففي الأسماء خاصة كقولك عصا وعصوان ، ورحى ورحيان ، وقطا وقطون ، وحصى وحصيات ، فكتابة ما ظهر فيه الواو بالألف ، وما

ظهرت فيه الياء بالياء ، إلا إنَّ التثنية والجمع في هذا وأشباهه لا يُقدم عليهما إلا بسماع "[66]، وقد سبقه سيبويه إذ قال : " فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية ؛ لأنَّك إذا حرَّكت فلا بدَّ من ياءٍ أو واوٍ فالذي من الأصلي وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء ، فأمَّا ما كان من بنات الواو فمثل : قفا ؛ لأنَّه من قفوت الرجل ، تقول : قفوان ، وعصا وعصوان لأنَّ في عصا ما في قفا ... وأمَّا ما كان من بنات الياء فرحى ؛ وذلك لأنَّ العرب لا تقول إلا رحى ورحيان ، والعمى كذلك ، عمى وعميان ..."[67]، ووافقه في ذلك جمع من النحويين القدماء[68]، والمتأخرين[69].

وقد تكون الإمالة سبباً في كتابة الألف المقصورة ، وهذا ما ذكره المهلبي في قوله: " وأمَّا الإمالة ففي مثل متى وبَلى كتبنا بالياء من أجل إمالتها "[70]، وبذلك قال سيبويه: " فإن جاء شيءٌ من منقوص ليس لهُ فعلٌ تثبت فيه الياء ولا اسم تثبت فيه الياء وجازت الإمالة في ألفه فالياء أولى به في التثنية ... وإنَّما صارت الياء أولى حيث كانت الإمالة في بنات الواو وبنات الياء أنَّ الياء أغلب على الواو حتى تصيّرها ياءً من الواو على الياء حتى تُصيّرها ... فلما لم يتبين كان الأقوى حتى يستبين لك وهذا قول يونس وغيره ؛ لأنَّ الياء أقوى وأكثر وكذلك نحو : متى إذا صارت اسماً ، وبلى "[71]، وتبعه في ذلك عدد من النحويين[72].

وقد يُستدل على أصل الألف من خلال ظهورها مع المضمر ، وهذا ما صرَّح به المهلبي قائلاً : " وأمَّا على وإلى ، فكتبتا بالياء – وإن لم تُجز الإمالة فيهما – لظهورها مع المضمر في إليكَ وعليك "[73]، وإليه أشار ابن جني عندما قال : " وكتبوا (إلى) و(على) بالياء حملاً على حالهما مع المضمر في إليك وعليك ..."[74].

وبعد أن انتهى المهلبي من ذكر ما يُمكن من خلاله تعرّف أصل الألف المنقلبة عن الياء أو الواو قال : " واعلم أنّه يجوز كتابة جميع ذلك كلّهُ بالألف ، فمن كتب ما يُكتَب بالياءِ بالألفِ فليس بمُخطئٍ ، وهذا ما ذهب إليه عامَّة النحويين القدماء مراعاةً للفظ ، وكتب ما يُكتب بالألف بالياء ، فقد أخطأ والله الموفق للصواب "[75]، أمَّا ابن جني فيرى أنَّ الألفاظ التي تُشكِل فلم يدرِ أهي من الياء أم من الواو فاكتبها بالألف ، فمن كتب ذوات الياء بالألف فهو جائزٌ حسن ، ومن كتب ذوات الواو بالياء فقد أخطأ[76].

ونستخلص مما تقدم أنَّ كل ما ذكره المهلبي مما يُستدل به على أصل الألف المنقلبة عن الياء أو الواو لم يَكن متفرداً في ذكره ، ولا سبَّاقاً إليه إنَّما استقاه من مؤلفات السابقين لهُ ، وكان لهُ الفضل في جمعه في موضعٍ واحدٍ .

الخاتمة:

بعد هذه الوقفة عند جهود مهذب الدين المهلبي الصرفية في كتابة نظم الفرائد وحصر الشرائد ، توصلنا الى جملة من النتائج هي ما يأتي :

1- إن مهذب الدين المهلبي جمع عدداً من الموضوعات الصرفية في مبحث واحد من كتابه اسماه (قسمة التصريف) من اجل التيسير على المتعلمين ؛ لأن هذه الموضوعات ذكرها النحويون الذين سبقوه في مواضع متفرقة من كتبهم .

2- كان حريصاً على بيان العلل التي تكمن وراء قلب الواو ياء في (ثياب) وما اشبهه ، إذ افرد له مبحثاً في كتابه ، فتوسع في الحديث عنها على الرغم أن النحويين قد أشاروا الى تلك العلل في مواضع من مصنفاتهم .

3- ان أغلب ما أشار إليه المهلبي مما يتعلق بالموضوعات الصرفية التي تناولها ، قد استقاه من مؤلفات النحويين السابقة له ، ولكن الفضل له في ذلك أنه جمعه في موضع واحد ليسهل على المتعلمين معرفته .

الهوامش

([1]) يُنظر : شرح المفصل : 331/10 ، وشرح التصريح : 689/2 .

([2]) يُنظر : شرح الأشموني : 80/4 ، وشرح التصريح : 689/2 ، وهمع الهوامع : 467/3 ، وشذا العرف في فن الصرف : 122 .

([3]) نظم الفرائد : 275 .

([4]) يُنظر : الكتاب : 239/4 ، والمقتضب : 91/1 ، والأصول في النحو : 270/3 – 271 ، 307 ، والمنصف : 225 .

([5]) يُنظر : سر صناعة الإعراب : 158/1 – 159 .

([6]) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 334/2 – 347 ، والممتع في التصريف : 236 – 237 ، 256 ، وشذا العرف في فن الصرف : 134 ، والنحو الوافي : 793/4 .

([7]) يُنظر : الشافية في علم التصريف : 94 .

([8]) نظم الفرائد : 274 .

([9]) المقتضب : 280/2 ، ويُنظر : الأصول في النحو : 37/3 ، واللُمَع في العربية : 213 ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : 164 .

([10]) نظم الفرائد : 274 .

([11]) يُنظر : سر صناعة الإعراب : 107/1 ، وأسرار العربية : 260 .

([12]) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 389/2 ، وتوضيح المقاصد : 1598/3 ، وشرح ابن عقيل : 287/4 ، وهمع الهوامع : 475/3 .

([13]) نظم الفرائد : 275 .

([14]) المقتضب : 96/1 – 104 .

([15]) يُنظر : الأصول في النحو : 305/3 .

([16]) يُنظر : سر صناعة الإعراب : 37/1 .

([17]) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 389/2 ، والممتع في التصريف : 29 – 31 ، وشرح الكافية الشافية : 604/2 ، واللمحة في شرح الملحة : 316/1 ، وتوضيح المقاصد : 1598/3 ، وهمع الهوامع : 475/3 .

([18]) نظم الفرائد : 275 .

([19]) المقتضب : 134/1 ، ويُنظر : سر صناعة الإعراب : 190/1 .

([20]) يُنظر : شرح قطر الندى : 330 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 482/2 ، والممتع في التصريف : 335 .

([21]) الصرف وعلم الأصوات : 151 ، ويُنظر : شرح الأشموني : 121/4 .

([22]) يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين الاسترآباذي) : 772/2 .

([23]) نظم الفرائد : 275 – 276 .

([24]) يُنظر : الخصائص : 209/3 ، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين الأسترآباذي) : 189/1 .

([25]) نظم الفرائد : 275 – 276 .

([26]) الكتاب : 340/4 ، ويُنظر : الخصائص : 498/2 .

([27]) المنصف : 234 ، ويُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 386/2 .
([28]) يُنظر : شذا العرف في فن الصرف : 115 .
([29]) نظم الفرائد : 276 .
([30]) المنصف : 101 – 102 ، ويُنظر : الكتاب : 193/3 ، و 245/4 ، والمقتضب : 80/1 ، وعلل النحو : 324 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 309 .
([31]) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 227/2 .
([32]) يُنظر : الصرف وعلم الأصوات : 139 – 140 .
([33]) نظم الفرائد : 276 .
([34]) يُنظر : الكتاب : 449/3 .
([35]) يُنظر : المقتضب : 89/1 ، 156/3 ، والخصائص : 266/1 ، 287/2 ، والمنصف : 184 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 356/2 ، وشرح ابن عقيل : 285/4 .
([36]) ينظر : شرح المفصل : 311/10 ، والمقرب : 542/2 ، والمباحث الصرفية عند أبي العباس القرطبي : 197 .
([37]) الإعلال والإبدال في الكلمة العربية : 6 .
([38]) نظم الفرائد : 124 .
([39]) الكتاب : 360/4 .
([40]) ينظر : المقتضب : 131/1 ، والأصول في النحو : 310/3 ، والخصائص : 159/1 ، وسر صناعة الإعراب : 36/1 .
([41]) ينظر : الخصائص : 159/1 ، والمنصف : 341 ، وشرح شافية ابن الحاجب : (ركن الدين الأسترآبادي) : 420/1 ، وتوضيح المقاصد : 1584/3 ، وشرح ابن عقيل : 221/4 ، وهمع الهوامع : 473/3 ، والنحو الوافي : 777/4 .
([42]) نظم الفرائد : 124 .
([43]) الكتاب : 361/4 ، وينظر : الأصول في النحو : 264/3 .
([44]) ينظر : الأصول في النحو : 264/3 ، والمنصف : 342 – 346 ، والممتع في التصريف : 306 ، وشرح ابن عقيل : 221/4 ، والنحو الوافي : 777/4 .
([45]) ينظر : الخصائص : 159/1 .
([46]) نظم الفرائد : 124 .
([47]) ينظر : الخصائص : 159/1 – 160 ، وسر صناعة الإعراب : 236/2 – 364 ، وشرح شافية ابن الحاجب (لركن الدين الأسترآبادي) : 784/2 ، وتوضيح المقاصد : 1586/3 ، وهمع الهوامع: 473/3 .

([48]) نظم الفرائد : 124 .
([49]) الكتاب : 360/4 – 361 ، وينظر : المقتضب : 131/1 ، والأصول في النحو : 390/3 .
([50]) ينظر : الخصائص : 159/1 ، والمنصف : 342 ، وسر صناعة الإعراب : 236/2 – 346 .
([51]) ينظر : توضيح المقاصد : 1584/3 ، وشرح ابن عقيل : 221/4 ، وهمع الهوامع : 473/3 ، والنحو الوافي : 777/4 .
([52]) نظم الفرائد : 124 .
([53]) ينظر : المقتضب : 89/1 ، والأصول في النحو : 448/2 .
([54]) ينظر : توضيح المقاصد : 1585/3 ، وشرح الأشموني : 104/4 – 105 .
([55]) نظم الفرائد : 160 .
([56]) المصدر نفسه : 161 .
([57]) ينظر : المهموز والمقصور والممدود (ابن جني) : 77–80 .
([58]) المقصور والممدود (الفراء) : 23 .
([59]) يُنظر : المقصور والممدود (نفطويه) : 25 ، والممدود والمقصور (الوشاء) : 49 ، والمقصور والممدود (القالي) : 17 ، وعلل النحو : 535 .
([60]) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 482/2 ، والممتع في التصريف : 86، وتوضيح المقاصد : 1366/3 ، وشرح قطر الندى : 33 ، وشرح ابن عقيل : 297/4 .
([61]) نظم الفرائد : 161–162 .
([62]) يُنظر : المقصور والممدود (نفطويه) : 25–27 ، والمقصور والممدود (القالي) : 17 ، والممدود والمقصور (الوشاء) : 40 ،واللباب في علل البناء والإعراب : 481/2.
([63]) نظم الفرائد : 162 .
([64]) المقتضب : 148/1 ، ويُنظر : الكتاب : 537/3 ، وسر صناعة الإعراب : 412/2 .
([65]) اللباب في علل البناء والإعراب : 482/2–483 ، ويُنظر : الشافية في علم التصريف : 146 ، وشرح ابن عقيل : 309/4 ، والنحو الوافي : 392/3 .
([66]) نظم الفرائد : 162 .
([67]) الكتاب : 386/3–387 .
([68]) يُنظر : المقتضب : 40/3 ، والأصول في النحو : 417/2 ، والمقصور والممدود (القالي) :17.
([69]) يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب : 230 ، و اللباب في علل البناء والإعراب: 482/2 ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : 164 – 265 ، وتوضيح المقاصد : 1366/3 ، وشرح ابن عقيل : 105/4 .
([70]) نظم الفرائد : 162 .

([71]) الكتاب : 388/3-389 ، ويُنظر : المقتضب : 52/3 ، والأصول في النحو : 418/2 .
([72]) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 483/2 ، والشافية في علم التصريف : 146 ، وشرح الكافية الشافية : 1975/4 ، وتوضيح المقاصد : 1502/3 ، وشرح الأشموني : 36/4 ، وهمع الهوامع : 423/3 .
([73]) نظم الفرائد : 162 .
([74]) المهموز والمقصور والممدود (ابن جني) : 82 ، ويُنظر : المقصور والممدود (القالي) : 19 .
([75]) نظم الفرائد : 162 .
([76]) يُنظر : المهموز والمقصور والممدود (ابن جني) : 86 .

المصادر والمراجع

- اسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد كمال الدين الانباري (ت577هـ) ت : د. فخر صالح قدارة ، دار الجبل – بيروت ، ط1 ، 1995م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت316هـ) ، ت : عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ،(د. ت).
- الاعلال والابدال في الكلمة العربية ، د. شعبان صلاح جامعة القاهرة ، (د . ت) .
- ايجاز التعريف في علم التصريف ، محمد بن مالك الطائي النحوي ، ت : محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، ط1 ، 1430هـ – 2009م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، ت : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر – بيروت ، ط1 ، 2008م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط4 ، (د . ت) .
- سر صناعة الاعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، ت : د. حسن هنداوي، دار القلم – بيروت ، ط1 ، 1985م .
- الشافية في علم التصريف ، عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب المالكي (ت646هـ) ، ت : حسن احمد العثمان ، المكتبة المكية – مكة، ط1 ، 1995م .

- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي (ت 1135هـ)، ت : نصر الله عبد الرحمن نصرالله ، مكتبة الرشد – الرياض (د . ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي (ت769هـ) ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، ط2، 1980م .
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد نور الدين الاشموني (ت900هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 1998م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبدالله الازهري (ت 905هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 2000م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت686هـ) ، ت : محمد نور الحسن ومحمد الزخراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1975م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن احمد بن عبدالله بن هشام الانصاري (ت 761هـ) ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط11 ، 1383هـ .
- شرح الكافية الشافية ، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني (ت672هـ) ، ت : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي ، كلية الشريعة الاسلامية والدراسات الاسلامية ، مكة المكرمة ، ط1 ، (د . ت) .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، ت: أحمد السيد أحمد ، مراجعة : اسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية – القاهرة ، (د . ت) .
- الصرف وعلم الاصوات ، د. دزيزة سقال ، دار الصداقة العربية – بيروت ، ط1، 1996م .
- علل النحو ، محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (ت 381هـ)، ت : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط1 ، 1999م .

- قطر الندى وبل الصدى ، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله أبو محمد بن هشام الانصاري (ت 761هـ) ، دار العصيمي ، ط1 ، (د . ت) .
- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (ت 180هـ) ، ت : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط3 ، 1988م .
- اللباب في علل البناء والاعراب ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، ت : د. عبد الاله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، ط1 ، 1995م .
- اللمحة في شرح الملحة ، أبو عبدالله محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (ت720هـ) ، ت : ابراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية – المدينة المنورة ، ط1 ، 2004م .
- المباحث الصرفية عند ابي العباس القرطبي (ت 656هـ) في كتابه (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) ، خولة مالك حبيب داود ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 2007م .
- المفصل في صنعة الاعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، ت : د. علي ابو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط1 ، 1993م .
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، ت : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، (د . ت) .
- المقصود والمحدود ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) ، ت : عبد العزيز الميمني ، دار قتيبة ، 1983م .
- المقصود والمحدود ، أبو عبدالله ابراهيم بن محمد نفطويه (ت 323هـ) ، ت: حسن شاذلي فرهود ، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة ، (د . ت) .
- المقصود والمحدود ، أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي (ت 356هـ) ، ت : أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط1 ، 1999م .
- المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ) ، ت : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، ط1971،1م.
- الممتع في التصريف ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن عصفور (ت 669هـ) ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ط1 ، 1996م .

- المحدود والمقصور ، أبو طيب الوشاء (ت 325هـ) ، ت : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1979م .
- المصنف ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، دار احياء التراث القديم – بيروت ، ط1 ، 1954م .
- المهموز والمقصور والممدود ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، ت : عبد الباقي الخزرجي ، دار الوفاء ، ط1 ، 1987م .
- النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف – بيروت، ط15، (د.ت) .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، مهذب الدين بن حسن بن بركات المهلبي (ت 572هـ) ، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ط1 ، 2000م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، ت : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د . ت) .